قضايا حقوق الانسان - رؤية شعوب الجنوب

أعمال المؤتمر المشترك الأول بين الدورية الدولية لحقوق الانسان (Sur)
وشركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب (PID)

الإشكاليات النظرية لحقوق الانسان في دول الجنوب

* حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية الثقافية
* أبعاد التربية على حقوق الإنسان
* العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية

الأبعاد التطبيقية لحقوق الإنسان في دول الجنوب

* حقوق الإنسان والصحة
* المساءلة القانونية للمسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في دول الجنوب
* قضايا فكر وحركة حقوق الانسان في دول الجنوب

تحرير
أ.د. مصطفى كامل السيد
بمشاركة: هشام سليمان

2011

الفصل الرابع

الترويج لحقوق الإنسان في الظرف الكولونيالي وما بعد الكولونيالي

مضر قسيس*

مقدمة

في ختام إحدى مقالاته كتب الفيلسوف المعاصر والمحلل النفسي جيجك (Zizek) "*إننا نشعر أنفسنا أحرارا*" لأننا نفتقر إلى الكلمات التي تمكننا من التعبير عن لاحريتنا"... إن كل المصطلحات التي نستخدمها اليوم للتعبير عن الصراع الراهن – "الحرب على الإرهاب"، و"الديمقراطية والحرية"، و"حقوق الإنسان"، وما إلى ذلك – هي مصطلحات خاطئة، تزيد من غموض تصورنا للوضع بدلا من أن تسمح لنا أن ندركه."[110] جاءت هذه الخاتمة في سياق تحليل الوعي الزائف الذي ينشأ عن تقاعسنا عن إدراك أمور شديدة القرب منا، لكننا، وبسبب الخطاب المستخدم، والغرور الذي يدفعنا إلى الثقة غير المشكوك فيها في استنتاجاتنا السابقة (التي لم تثبت صحتها في واقع الأمر)، نعمي أنفسنا عن رؤية الواقع.

لا شك أن اختلاط خطاب حقوق الإنسان بالخطاب الأمريكي الليبرالي الجديد على وجه التحديد، والخطاب الليبرالي الغربي المركزي الأوروبي بشكل عام، والسياسات الكامنة وراءهما، ترك أثرا على خطاب حقوق الإنسان، وعلى واقع عمل المنشغلين والمشتغلين فيه، كما أنه ترك أثرا على تمسك شعوب الجنوب به. وفي كل الأحوال، فإن التطورات التي حصلت في العالم في العقدين الأخيرين، تستدعي مراجعة نقدية لمسيرة شعوب الجنوب بشكل عام، وتلك المتعلقة بعمليات الترويج لحقوق الإنسان في شكلها السياسي الراهن. وتنطلق المراجعة النقدية التي يسعى هذا الفصل للخوض فيها إلى الإجابة على أسئلة تتعلق بالمدى الذي يساهم فيه الترويج لحقوق الإنسان في دول الجنوب في تحررها، وبالشروط الضرورية لضمان أن يؤدي هذا الإسهام. إلى إزالة (تفكيك) البنية الكولونيالية، والاغتراب، والوعي الزائف، والمظاهر الأخرى المرتبطة بانتقال عناصر وبنى الحقبة الكولونيالية إلى الحقبة ما بعد الكولونيالية؟

كيف نتأكد من أن عملنا في مجال الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها، وإنجاز الإصلاحات التي تستلزمها عملية انتشار قيم حقوق الإنسان وممارستها، لا تخفي في طياتها عملية إعادة إنتاج بنى كولونيالية تجعل أي تقدم في مجال احترام حقوق الإنسان وهما؟ هل صارت حقوق الإنسان تشكل "العون المعاصر" لشعوب الجنوب؟ "السؤال الملح الآن هو كيف للناس الجيدين في المجتمعات الجيدة أن يكونوا على خطأ، وكيف لهم أن يدعموا ويدافعوا عن الأمور التي هم بصدد استنكارها؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب إعادة تقييم براجماتية لأكثر التزاماتنا الإنسانية قداسة، ولأدواتها، وطرقها." [111]

---

* أستاذ بجامعة بيرزيت، ومدير مشارك لمبادرة "استقلال القضاء والكرامة الإنسانية – كرامة".

110) Slavoj Zizek. "Philosophy, the "unknown knowns," and the Public Use of Reason." *Topoi* (Springer) 25, no. 1-2 (September 2006): 137-142. P. 142

111) David Kennedy. "The International Human Rights Movement: Part of the Problem?" *Harvard Human Rights Journal* 15 (2002): 101-125. P. 125

في البداية أرجو التأكيد أن هذا الفصل لا يحاول اكتشاف مؤامرة جديدة أو "حالة هلوسة جماعية (*folie à plusieurs*)"، بيد أنه يجدر كذلك التأكيد على أن فعل الوهم ليس أقل وطأة من فعل المؤامرة، فالواهم كالمتآمر على نفسه (دون أن يدرك، بالطبع)، ذلك لأن فعله يمكن أن يكون مكافئا لفعل المتآمر.

وفي الوقت الذي يجدر فيه التأكيد على أن هناك إشكاليات تتعلق بصوغ منظومة حقوق الإنسان، التي "تتسم بالمركزية الأوروبية بشكل أصولي، وتعاني من عدد من الإعاقات المترابطة..، فالمنظومة تقع في الفضاء التاريخي للمشروع الاستعماري المركزي الأوروبي، حيث يحظى اللاعبون بمواقع محددة في المقدمة والمؤخرة"،[112] فإن هذا الفصل لا يناقش طبيعة منظومة حقوق الإنسان أو تاريخها، بل هو يقصر النقاش على الطبيعة الراهنة لعمل حركة حقوق الإنسان، وعملية زرع منظومة حقوق الإنسان والترويج لها في دول الجنوب. فهو يناقش عملية الزرع من منظار الالتزام الصلب بمبادئ حقوق الإنسان! ولن يتطرق هذا الفصل إلى نقد منظومة حقوق الإنسان نفسها إلا بالقدر الذي تحوي فيه هذه المنظومة على عناصر تساهم في تمكين المشروع الاستعماري.

إن ما سيحاول هذا الفصل الخوض فيه هو تفكيك عملية الترويج لحقوق الإنسان في "دول الجنوب" في تاريخيتها في المرحلة التي رافقت نشوء ما أطلق عليه "النظام العالمي الجديد" أو مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد ارتبطت عمليات الترويج لحقوق الإنسان، في العقدين الأخيرين على أقل تقدير، برزمة شكلت أهدافا للمساعدات الدولية لدول الجنوب، طغت عليها سياسات وخلفيات أيديولوجية ليبرالية جديدة، وسمت هذه المساعدات بسمتها، وحمّلتها أجنداتها. وفي الوقت الذي يبدو فيه من الطبيعي أن يسعى المانحون إلى الترويج لقيمهم وخططهم ولتحقيق مصالحهم،[113] يتربص دول الجنوب خطر الوقوع في مصيدة الكولونيالية الجديدة عبر هذه المساعدات (بالإضافة إلى أدوات أخرى). ويشكل هذا الخطر في حالة عمليات الترويج لحقوق الإنسان مفارقة حادة، تهدد بجعل منظومة حقوق الإنسان، في حال كانت هذه الشكوك صحيحة، منظومة (سريالية!) غير مقنعة لشعوب الجنوب.

وفي كل الأحوال فإن تزامن الظرف الكولونيالي،[114] مع الصعود غير المسبوق لليبرالية الجديدة، و"نشوة الانتصار" في الحرب الباردة، وموجة العنف والحروب التي شاهدها العالم في العقدين الأخيرين، مع عملية الترويج لحقوق الإنسان، تجعل ضروريا فحص الإطار ما بعد الكولونيالي لعملية الترويج لحقوق الإنسان.

---

112) Makau Mutua. "Savages, Victims, and Saviours: The Metaphor of Human Rights." *Harvard International Law Journal* 42, no. 1 (2001): 201-245. P. 204

113) Tomi Ovaska. "The Failure of Development Aid." *Cato Journal* 23, no. 2 (2003): 175-188. P. 175

114) الظرف الكولونيالي مصطلح يشير إلى امتداد الحالة الكولونيالية، دون وجود جيوش أجنبية بالضرورة، ولكن مع وجود سياسات ونخب مرتبطة بالحالة الكولونيالية، وتشكل امتدادا و/أو إعادة إنتاج لها، ذات عقلية وحالة نفسية ما زالت تهيمن عليها الأجندة والأولويات التي نشأت في ظل الحالة الكولونيالية. للمزيد حول الظرف الكولونيالي يمكن مراجعة: معهد الحقوق - جامعة بيرزيت. *الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة*. تحرير مضر قسيس وخليل نخلة. بيرزيت: جامعة بيرزيت، 2009. ص ص: 15-22.

لماذا تنبغي مراجعة عملية الترويج لمفهوم حقوق الإنسان؟

إن ما يجعل من هذا الهدف ضرورة ملحة هو تزامن الفعل السياسي والاجتماعي لعملية الترويج هذه مع نشوء (أو إعادة إنتاج)، في العلوم السياسية، للنظريات النخبوية (بما فيها "نهاية التاريخ" ذات الطابع الشوفيني المركزي الأوروبي، ونظرية صراع الحضارات ذات الطابع العنصري). كما رافق عملية الترويج هذه، في الخطاب السياسي، نمو اتجاه الليبرالية الجديدة، بالإضافة إلى تزامنها مع عدد من التوجهات الإصلاحية في مجالات أخرى مرتبطة بشكل أو بآخر بعملية الترويج لحقوق الإنسان. فبعد مرور عقدين على نشوء وتوسّع موجة لتشجيع ودفع عمليات إصلاح مختلفة شملت حماية حقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، وتقوية المجتمع المدني، واللبرلة السياسية والاقتصادية، واستقلال القضاء، والحوكمة، والتنمية، والعدالة الانتقالية، وغيرها من العناوين التي حملت في طياتها ضرورة تماهي العالم (شرقا وجنوبا) مع الغرب (باستخدام أدوات الحوار، والدعم التقني، والمساعدات المالية، وما إلى ذلك)، بات من الضروري مراجعة النجاحات والإخفاقات التي تمخضت عن هذه العمليات، والوقوف على أسبابها، واستخلاص العبر بشأنها. فمن الواضح للمراقب أن إجمالي النجاحات في مجال العمل على حماية حقوق الإنسان غير متكافئ لا مع الجهود ولا مع الأموال ولا مع الوقت الذي تم رصده لتعليم حقوق الإنسان والترويج لها والتثقيف حولها، على الرغم من توق الناس إليها.

وتكتسب عملية التمحيص في ماهية عمليات الترويج لحقوق الإنسان أهمية خاصة في ضوء الظروف الدولية الراهنة، حيث تضمحل بشكل غير مسبوق سيادة الدول (في بعض جوانبها على الأقل). ويصبح من غير الواضح ما هو الملاذ الأخير والمرجعية لحقوق الإنسان التي تستند إلى أساسات قانونية محددة (القانون الدولي لحقوق الإنسان)، بات حماتها (المؤسسات الدولية) يكافحون من أجل البقاء، ويعاني مشرّعها من التفتت والتشرذم وفقدان الشرعية. فقد أخذت تطبيقات القانون الدولي وتطوراته منحى جديدا منذ العقد الأخير في القرن الماضي، وأصبح خطابه متماشيا مع التصور السائد حول النظام العالمي أحادي القطب، وباتت مؤسسات الأمم المتحدة تشكل منبرا للشرعنة بدلا من أن تشكل معملا لإيجاد التوازنات بين الجنوب والشمال لتحل محل الصراع بين الشرق والغرب. ويزداد هذا العامل أهمية في ضوء "فشل الأمم المتحدة في اتخاذ أية إجراءات من شأنها فرض الالتزام بمبادئها ذاتها، بشكل يتعارض بوضوح مع روح سيادة القانون."[115]

كما يزيد من أهمية عملية المراجعة أن حقبة الترويج لحقوق الإنسان هذه ارتبطت بانتهاء الحرب الباردة، وشكلت جزءا من عملية إعادة صياغة أسس العلاقات الدولية بحيث تتسق مع فكرة سيادة القطب الواحد في "النظام العالمي الجديد". وفي الوقت الذي بات فيه هذا القطب مهددا بسبب الأزمة المالية الأخيرة، أمست عملية الترويج لحقوق الإنسان، التي كان للولايات المتحدة حصة الأسد فيها، في مهب الريح. فقد طفا إلى السطح الترابط الجلي للأزمة مع طبيعة النظام السياسي العالمي، إذ أثار الاشتراك في تحمل تبعات الأزمة الناجمة عن التصرفات الاقتصادية للولايات المتحدة دون الاشتراك في المسؤولية عنها حفيظة العديد من الدول إزاء تفرد القطب الواحد بمصير العالم. ثم إن الأزمة كشفت عن الهشاشة الفائقة لدول العالم الثالث، وهو أمر آخر يهدد مستقبل النظام السياسي الدولي. وجاء التصور حول التوقعات المتعلقة بطبيعة ضحايا هذه الأزمة ليزيد من السخط على السياسات الليبرالية الجديدة. وبات واضحا أنه لا مناص من إعادة توجيه المساعدات الخارجية

---

115) Harry Shutt. *A New Democracy: Alternatives to a Bankrupt World Order.* London New York: Zed Books, 2001. P. 128.

باتجاهات جديدة، ربما يكون بعضها غير خارجي، وربما يتحول بعضها من التنمية إلى "المساعدات الإنسانية"، وربما تتغير أولوياتها بحيث يسقط الترويج لحقوق الإنسان عن رأس سلم الأولويات وفقا للتلميح الذي تضمنه خطاب الرئيس الأمريكي في القاهرة حول بعض التغير في توجهات الولايات المتحدة إزاء قضايا التحول الديمقراطي.

إن اضطرار الولايات المتحدة، تحت ضغط الأزمة، لتغيير سياساتها باتجاهات تحاول فيها العودة عن الطريق التي سلكتها في العقدين الماضيين، ولكن دون وضوح فيما يتعلق باتجاه الطريق الجديد (فهي ما زالت تتلمس الطريق!)، يجعل مراجعة مسيرة الترويج لحقوق الإنسان ضرورة ملحة في هذه المرحلة. ويجدر التنويه هنا إلى ضرورة عدم الإسراع في التفاؤل، لأن من الواضح أن الولايات المتحدة، المهيمنة في عالم القطب الواحد، ليست في عجلة من أمرها للتخلي عن سياساتها الخارجية ذات الطابع الإمبريالي، حتى ولو كانت تشعر نفسها مضطرة إلى ذلك، وحتى لو تخللت خطابات الرئيس أوباما الاعترافات المتكررة عن مسؤولية الحالة الكولونيالية عما آلت إليه الأمور في دول الجنوب من فقر وأمراض ونزاعات.

وبالإضافة إلى ما أشرنا إليه أعلاه من تداعيات الأزمة الاقتصادية، وأزمة العلاقات الدولية المرتبطة بها، فإن اضمحلال سيادة الدول تحت وطأة الأزمات الاقتصادية، والفقر المتزايد، والحروب، والنزاعات المسلحة، بما فيها تلك التي يطلق عليها "النزاعات متدنية الكثافة" (low intensity conflicts)، وحالات فشل الدول (state failure)، والاعتماد المتزايد في دول الجنوب على الدعم الاقتصادي الخارجي، كلها تجعل من الحكمة إخضاع أجندة الترويج لحقوق الإنسان في شكلها السياسي الراهن إلى مراجعة نقدية جادة.

ربما يعود تاريخ النمط المعاصر من السياسات الاقتصادية البنيوية التي تعمق الاعتماد أو ما يسمى الاعتماد المتبادل (interdependence) إلى بداية الثمانيات من القرن العشرين. يقول شوت أن "هناك حاجة للإقرار بأن من غير الممكن الاستمرار في معاملة الدول على أنها كيانات مستقلة سياسيا، ومسؤولة بشكل تام عن أمنها، سواء العسكري أو الاقتصادي. بل إن هناك حاجة للإقرار بضرورة وجود اعتماد متبادل دائم بين المناطق الغنية والفقيرة من كوكبنا، تحميها بنى راسخة، وملزمة. إن ترتيبا من هذا القبيل هو ما أشار إليه بوضوح المقترح المقدم في بداية الثمانينات من قبل لجنة براندت حول التنمية الدولية، حيث اقترح تدفق المساعدات المالية بشكل دائم من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة."[116]

وبغض النظر عما إذا كانت سياسات المساعدات الدولية التي عاشتها دول الجنوب في العقدين الأخيرين، والتي كان الترويج لحقوق الإنسان أحد أهدافها المعلنة، ناجمة عن مقترحات تقرير براندت أم لا، فإن جدول أعمال القوى الكولونيالية الجديدة (الذي غالبا ما يوصف بـ "المعولم") فرض نفسه من خلال هذه المساعدات على أجندة الدول التي تمر في مرحلة ما بعد الكولونيالية، محاصرا إياها عن طريق "زرع" أو "توطين" جدول أعماله في "خطط العمل" و"المشاريع" التي تُنتج لصالح الدول المسيطرة على النظام الدولي مؤديا إلى تضييق قدرة شعوب دول الجنوب على العمل لمواجهة آثار الكولونيالية، والسياسات الكولونيالية الجديدة. وإذا ما استعرنا تعبير جيجك فإن هذه الشعوب أنتجت ضمن عملها في سياق "البديل الديمقراطي–الليبرالي شديد الليونة ... نسخة أكثر ليونة" من وسائل العمل، مبتعدة عن العمل الثوري ومنتجة "مثقفين يناقشون إشكالات العولمة،

---

116) *نفس المرجع السابق*. ص. 98

ويناضلون في الحيز العام من أجل حقوق الإنسان والتسامح، ضد العنصرية والجنسوية (sexism)... منغمسين في أطر التنظيم الذاتي اللامركزية المتعددة ... مستبدلين فكرة ديكتاتورية البروليتاريا بالتعاون بين الوكلاء المختلفين لمبادرات المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وتقنين الدولة."[117]

هذا البديل "شديد السهولة"، الذي نجم عن توطين الحالة الكولونيالية الجديدة في الظرف الكولونيالي لدول الجنوب، طغى على خيارات أخرى وأقحم دول الجنوب وشعوبها في مهمات ذات طبائع متناقضة يمكن ترجيح أنها كانت سببا في عدم نجاعة الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. فقد أدت هيمنة خطاب حقوق الإنسان إلى "إقصاء استراتيجيات تحرر (emancipation)، ربما تكون في بعض الأحيان ثمينة [فعالة] أكثر من استراتيجيات حقوق الإنسان."[118]

وقبل الاستطراد في هذه المراجعة، يجدر التنويه هنا إلى أن هذا النقاش لا يهدف بتاتا إلى الإقلال من شأن حماية حقوق الإنسان، كما لا يهدف إلى نقد النظام الديمقراطي أو النزوع نحو التحول الديمقراطي أو تعزيز الديمقراطية؛ ولكنه يحاول وضع المقدمات التاريخية والتفكيكية الضرورية من أجل فحص النتائج الفعلية للسياسات التي نشأت بعيد الإعلان عن انتهاء الحرب الباردة على المستوى العالمي والتي استهدفت دول الجنوب، ليضع هذه النتائج، التي تبدو متواضعة جدا، تحت المجهر للوقوف على أسباب محدودية نتائج هذه السياسات. والافتراض هنا هو أن طبيعة التناقضات الداخلية للأجندة المعولمة لا تسمح بإحراز تقدم مستدام في مجالات حماية حقوق الإنسان والديمقراطية، إذ أن ذلك يتطلب درجة من الاستقلال والاكتفاء الذاتي والسيادة لا تسمح بها هذه الأجندة.

أثر تزامن الدعوة لحقوق الإنسان مع دعوات الإصلاح الأخرى

إحدى الإشكاليات الناجمة عن زرع الأجندات الليبرالية الجديدة في دول الجنوب، والتي تشكل أحد معالم عملية الزرع هذه، تكمن في تزامن أجندات إصلاح في مجالات متعددة لا تتوافق بالضرورة بين بعضها البعض. "فالسياسات المالية للمؤسسات الدولية ذات الطابع الليبرالي الجديد، والتي تشمل برامج الإصلاح البنيوي الهادفة إلى إصلاح اقتصادات دول العالم الثالث المتلقية للمساعدات عبر التضخم، ولبرلة التجارة، والخصخصة، تقوض بشكل فعال، إذا لم نقل تخالف، حقوقا اقتصادية واجتماعية كنتيجة لعمليات الإصلاح البنيوي."[119]

إن التمحيص في رزمة الإصلاحات المتزامنة سيكشف أن كل عنصرين من عناصرها يحويان على تناقض كامن، وإن لم يكن التناقض جليا نظريا فإنه من الممكن مراقبة التناقضات الناجمة عن عملية تطبيقهما في آن معا في نفس الظرف ضمن إطار دول ما زالت في مرحلة البناء، وقيد عمليات تحرر متفاوتة في طبيعتها، ولكنها كلها ما زالت تعاني، كحد أدنى، من أعراض الظرف الكولونيالي. فعندما نتحدث عن سيادة القانون وعن حقوق الإنسان نتحدث هنا عن موضوعين ليسا بالضرورة متناغمين، لأنه تقع على منظومة حقوق الإنسان مهمة حماية المواطن من سيادة القانون،

---

117) Slavoj Zizek. *In Defense of Lost Causes.* London, New York: Verso, 2008. P. 6

118) David Kennedy. "The International Human Rights Movement: Part of the Problem?" *Harvard Human Rights Journal* 15 (2002): 101-125. P. 108

119) Anthony Anghie. *Imperialism, Sovreignty and the Making of International Law.* Cambridge: Cambridge University Press, 2007. P. 260

ذلك القانون الذي يشكل إحدى الأدوات التي تهيمن فيها النخبة الحاكمة على المجتمع، وتهاجم بالضرورة مصالح بعض الفئات والجماعات والأفراد. والافتراض أن هناك حد أدنى يجب أن تحميه منظومة حقوق الإنسان يدرأ بطش السلطة التي تستخدم القانون. فمن المعروف أن الحكم بالقانون يتستر وراء سيادة القانون في حالات كثيرة (في دول الجنوب بشكل خاص، حيث بقايا البنى القانونية الكولونيالية، والنخب التي تتلقى الدعم الخارجي، وتستمد شرعيتها من حماية المصالح الخارجية). وهكذا فإن تزامن وتشارك تعزيز سيادة القانون والتوعية على حقوق الإنسان هي عملية تحمل في طياتها بعض التناقض. وينطبق نفس الشيء على الآليات المستخدمة في بناء الديمقراطية والتحول الديمقراطي والدفاع عن حقوق الإنسان في آن معا. فهناك، على سبيل المثال، تناقض بين مبدأ الحماية الدستورية للأقليات من جهة، والتمثيل الديمقراطي الذي يمنح الغلبة للأغلبية في مرحلة البناء.

إن دمج الأمور (التعايش القسري) في مرحلة مبكرة من مراحل بناء الدولة (سمة غالبية دول الجنوب) يشبه دمج عمليتي بناء وترميم في آن معا، يتمان قبل إنجاز ما يتوجب هدمه. نحن عادة نهدم ما يتوجب هدمه، ومن ثم نقوم بعمليات البناء، ثم نرمم ما قد تم بناؤه وانتهى، ولا نقوم بالبناء والترميم في آن معا.

لننظر عن كثب إلى ظواهر العمل على حماية حقوق الإنسان في العقدين الأخيرين: لم تأت قضايا حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها كعملية مستقلة تشكل هدفا رئيسا أو وحيدا أو حتى مركزيا بدرجة كبيرة في أي حالة من الحالات. الشعار (شعار حماية حقوق الإنسان) كان يأتي رئيسا ومركزيا، أما العمل نفسه فكان يتم في آن معا على التثقيف على حقوق الإنسان من جهة، والتحول الديمقراطي، من جهة أخرى، واللبرلة الاقتصادية من جهة ثالثة، وتفعيل وتعميق سيادة القانون من جهة رابعة، وكأن هذه الرزمة هي رزمة واحدة مترابطة ومنسجمة داخليا.

لا شك أن هناك حاجة فعلية وأساس عملي وموضوعي لأغلب عناوين الإصلاح المتداولة من قبيل اللبرلة السياسية، وبناء السلام، وتعزيز وتفعيل آليات حماية حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتعزيز الأمن، حيث إن كلا من هذه العناوين يشكل شرطا من شروط تطبيق المبدأ الأسمى بين مبادئ حقوق الإنسان وهو حق تقرير المصير. بيد أن هناك حاجة ماسة للتأكد من صحة ترتيب الأولويات. فسيادة القانون، التي تشكل شرطا ضروريا لممارسة حق تقرير المصير على المستوى الجماعي، لا تضمن، بحد ذاتها، إحقاق هذا الحق، ولا ينجم عنها وعن تطبيقها نظام ديمقراطي بالضرورة، وهي بحد ذاتها لا تضمن احترام حقوق الإنسان.

وفي المقابل، فإن احترام حقوق الإنسان غير ممكن دون سيادة القانون، ولكن طبيعة الحقوق التي يجري احترامها وجوهريتها، ونفاذها السياسي والاجتماعي، والفردي والجماعي تشكل كلها عوامل لتحويل سيادة القانون من شعار وأداة تسلط إلى ضمانات لاحترام وحماية حقوق الإنسان.

فأثر سيادة القانون على حقوق الفرد والحقوق الجماعية يختلف باختلاف القانون، وبتنوع المصالح التي يخدمها هذا القانون ودرجة التوازن بين المصالح المختلفة التي على القانون أن يوازن بينها. وبعبارة أخرى، فسيادة القانون هي أحد أشكال الهيمنة، وهي ضرورية للسيادة، بيد أنها قادرة على اتخاذ أشكال ومحتويات عديدة. فما هو أثر السياسات التي اتبعت في الترويج لحقوق الإنسان في العقدين الأخيرين على محتوى الحماية (أو غياب أية حماية) في الواقع؟ إن المؤشرات على ذلك لا تدفع إلى التفاؤل، ولا ترسم صورة نجاح لهذا العمل. فيشير تقرير حالة الإصلاح في العالم العربي للعام 2008، على سبيل المثال، إلى أن مؤشرات رئيسية متعلقة بحقوق الإنسان ما زالت في

الحضيض في الدول العربية الثماني التي شملها التقرير، والتي خاض أغلبها غمار الإصلاحات المختلفة لمدة عقدين، وعلى وجه التحديد تعلقت هذه المؤشرات التي حصلت في المتوسط (للدول الثماني) على علامات دون 300[120] بانتشار الفساد في المؤسسات العامة، واستخدام الواسطة في التوظيف، وإساءة معاملة المعتقلين، وشح جرائد ومجلات المعارضة، وفرض الرقابة على المطبوعات والإنترنت، ومنع تنظيم نشاطات الاحتجاج أو قمعها، والاعتقال التعسفي، ومحاكمة المدنيين خارج نطاق إجراءات المحاكمة العادلة، والنقص في التعليم، والتسرب من المدارس، وقلة الإنفاق على القطاعات الاجتماعية (حصل على علامة صفر في كل الدول التي شملها التقرير!).[121]

وبشكل عام، يعتبر موضوع سيادة القانون، والإصلاح الذي يقود إليها الموضوع الأقل إشكالية مقارنة بالإصلاح القانوني ذي الأثر طويل الأمد، والإصلاح الأمني الذي يتضارب فعليا مع احترام حقوق الإنسان بشكله المطبق حاليا، والإصلاح الاقتصادي ذي الطابع الليبرالي الذي يفاقم الهوة الاقتصادية ويعمل بشكل عكسي فيما يتعلق بالمساواة والعدالة الاجتماعية ويقوض أسس حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

إن غياب التوازن وغياب خطة ذات أولويات واضحة الارتباط بالإرادة العامة لشعوب الجنوب ومصالحها المستدامة (بخلاف الآنية المرتبطة بالأزمات الراهنة) يهددان باستمرار أو بانتقال الحالة الكولونيالية إلى مرحلة ما بعد الاستعمار عبر سياسات هيمنة امبريالية (فرض الظرف الكولونيالي على مرحلة ما بعد الكولونيالية). فغياب عملية تحرر شاملة في دول الجنوب التي تحررت من نير الاستعمار المباشر، واستمرار هيمنة نخب مهادنة [تابعة] على الأنظمة السياسية في دول الجنوب يقف عائقا في وجه نشر وترسيخ منظومة حقوق الإنسان برمتها كمنظومة واحدة ومتكاملة، ما يفقد هذه المنظومة معناها من حيث كونها منظومة متكاملة وشاملة [عالمية]، ويهدد بالمساهمة في تفتيت منظومة القانون الدولي محولا إياه إلى "مجموعة عشوائية أو شبكة من القيم تفتقر إلى الترابط الداخلي."[122] علما بأن التخلي عن عالمية حقوق الإنسان، على أي مستوى من مستويات العالمية،[123] يجعل من التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان، ومن المساعدات الدولية الهادفة للترويج لمنظومة حقوق الإنسان أمرا مستغربا وغير مشروع.

إن النخب المهادنة التي تجد في السياسات الليبرالية الجديدة تربة خصبة لنموها السياسي، والتي تستطيع التعايش بيسر (وتملك مصلحة في التعايش) مع البنى الكولونيالية الجديدة التي جرى (يجري) زرعها في دول الجنوب، هذه النخب لا تملك مصلحة واضحة وعميقة في الدفاع عن منظومة حقوق الإنسان، وإنما ترغب غالبا في الاستفادة من بعض أجزائها وبعض مكوناتها، وتستخدم مكانتها وقدرتها على صوغ برامج العمل، وتعزيز صلاحياتها في وضع السياسات (بما في

---

120) تعني العلامات دون مستوى 300 حسب المنهجية المتبعة في التقرير، والتي تمنح المؤشرات علامات تتراوح بين صفر وألف علامة، أن الوضع سيئ للغاية.

121) خليل الشقاقي، مضر قسيس، جهاد حرب، ومبادرة الإصلاح العربي. *حالة الإصلاح في العام العربي: التقرير السنوي 2008*. باريس ورام الله: مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2008، تقرير سنوي. ص. 27

122) Bruno Simma. "Universality of International Law from the Perspective of a Practitioner." *The European Journal of International Law* 20, no. 2 (2009): 265-297. P. 267

123) سواء انطباقها في كل الدول، أو ترابطها الداخلي كمنظومة، أو انطباقها على الشخصيات القانونية الدولية. لمزيد من التفصيل حول معنى ومغزى عالمية القانون الدولي (بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان) والتحديات التي تواجهه (في ضمنها التفتت (fragmentation)). أنظر المرجع السابق.

ذلك السياسات التشريعية) من أجل محاولة قصر الحماية على الجوانب المتعلقة باللبرلة السياسية والاقتصادية التي تمكنها من أن تصبح نخبة مرموقة أكثر وأغنى، وأن تعزز من مكانتها في النظام السياسي ومن قدرتها على الهيمنة، وأن تمول ريعيتها، الضرورية لتعزيز وإدامة طبيعتها الزبائنية.

تفكيك مفهوم حقوق الإنسان في الخطاب الدولي

إن إحدى المفارقات المرتبطة بالمساعدات الخارجية الموجهة للترويج لحقوق الإنسان تتجلى في التناقض الكامن في عملية التقنين الضرورية لتلقي هذه المساعدات، فالتناقض ينجم عن شكلين من أشكال الزبائنية التي تضطر إليها النخب المهيمنة، غير القادرة على تحقيق شرعية قائمة على الإنجاز الوطني. فهذه النخب تشكل الطرف "الزبون" في العلاقات الخارجية، وهي ذاتها لديها زبائن محليون يشكلون عماد قدرتها على الاستمرار. وفي الوقت الذي تضطر فيه هذه النخب إلى الخضوع للضغوط الموجهة نحو إتاحة الحرية للمنظمات المحلية من أجل العمل على الترويج لحقوق الإنسان، فإنها تحتاج، من أجل الحفاظ على ارتباطاتها الزبائنية الخارجية ذاتها، إلى حصر وتقييد حرية المنظمات المحلية. إن هذا التناقض يضطر الأطراف إلى البحث عن حلول وسط تتلخص في قضم عناصر منظومة حقوق الإنسان. فتختصر الحريات السياسية إلى حرية التعبير دون حرية العمل السياسي؛ وتختصر الحريات المدنية إلى حرية التجارة ونقل البضائع؛ وتُصوَر الحقوق الاقتصادية على أنها حقوق من "جيل ثان" يمكن تفعيلها بشكل جاد فقط في مرحلة "لاحقة" من مراحل النمو الاقتصادي، ناهيك عن كونها "إشكالية" وموضع "جدل".

أما الحقوق الاجتماعية فيتم تحييدها في هذا الصراع، وقد خصصت لها مقولة "الخصوصية الثقافية"، وأصبحت تشكل الورقة التي يضحي بها الجميع لأنها قادرة على تغليف أشكال الفشل المختلفة بذرائع "الخصوصية الثقافية". ولسنا هنا، بالطبع، في صدد إنكار وجود خصوصيات ثقافية وخصوصيات أخرى متعددة، بيد أن قبول الخصوصية الثقافية دون غيرها كذريعة للتخلي عن عالمية حقوق الإنسان بالتماشي مع رواج نظرية صراع الحضارات يشكل، سياسيا على الأقل، خطرا داهما على منظومة حقوق الإنسان، ويمسخها بحيث تمسي غير قادرة على المساهمة في إحداث التقدم المرجو في عملية تحرر الجنوب. فالكثير مما يُغلّف بالخصوصية الثقافية يشكل، في واقع الأمر، بنى جرى تكريسها في الحقبة الكولونيالية لأسباب تتعلق بهيمنة المستعمر. لقد نخرت البنى الكولونيالية العادات والتقاليد، والذوق الاجتماعي، والعمارة، وترسيخ اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وليست بعيدة أبدا عما يطلق عليه اليوم "الخصوصية الثقافية".

وبالطبع، تساهم "الخصوصية الثقافية" في "فهم" محدودية التفاعلات المعولمة بين الشعوب، فالخصوصية الثقافية تتعلق غالبا بالحريات الفردية والإبداع ومقومات المساواة وليس بالتجارة! إن مصالح النخب المهيمنة تتوافق مع مصالح الاحتكارات التي تهيمن على مسار العولمة في الحد من إظهار الوجه الآخر لها. فإن ما نراه غالبا من العولمة هو الجانب الذي تطغى فيه مصلحة الاحتكارات والدول الكبرى، ولكن هناك جوانب أخرى مثل التضامن البشري (الأممي) الذي يمكن أن يجد أرضية خصبة لنفسه في عملية العولمة، ولكنه غير قادر على البروز بسبب السياسات الطاغية التي تدفع باتجاه طمس هذا الجانب في عملية العولمة. وهي محاولة طمس مرتبطة على وجه التحديد بالحفاظ على تلك الجوانب من عملية العولمة المرتبطة بالسوق، وبعملية تسليع (commercialization) العلاقات بين الناس في العالم.

مظهر آخر من مظاهر زرع الأجندة الكولونيالية الجديدة يكمن في الحفاظ على أولويات الوجه الاحتكاري لعملية العولمة، وتكليف نخب مجتمعات الجنوب بالحفاظ على هذه الأولوية عن طريق

إنشاء بيئات اقتصادية في دول الجنوب موائمة وملائمة لعملية العولمة كما تراها الاحتكارات العالمية. لذلك نرى أن عمليات اللبرلة الاقتصادية هي الجزء الطاغي من عمليات الإصلاح في دول الجنوب. إن من غير الواضح لماذا تعطي اللبرلة الاقتصادية أي أولوية (أولية) في ظل عمليات بناء دول فقيرة وناشئة كما هو الحال في غالبية دول الجنوب. "إن الإصرار على التطبيقات الصارمة لحقوق الملكية في المجتمعات الانتقالية بشكل أشد مما هو موجود في الغرب المتطور يعتبر مثالا كلاسيكيا لهذه المشكلة: استخدام سطوة حركة حقوق الإنسان لتضييق نطاق الخيارات الاقتصادية الاجتماعية المتوفرة للمجتمعات النامية تحت مسمى "الحقوق" غير الموجودة في الديمقراطية الغربية المتطورة بهذا الشكل غير المقنن والقابل للاستغلال."[124]

فحين تتضارب عمليات اللبرلة أو تعزيز اقتصاد السوق مع بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على سبيل المثال، لا يوجد ما يبرر منح الأولوية لعملية اللبرلة (وهو ما يحدث ضمن السياسات المتبعة). فالحقوق الاقتصادية الاجتماعية تشكل عنصرا هاما (كثيرا ما يكون هو الحد الأدنى الضروري) لإشراك الناس في العملية السياسية وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار السياسي. أي أن منح الأولوية للبرلة في عمليات الإصلاح يشكل نقيضا للتحول الديمقراطي، ناهيك عن كونه متضاربا مع حقوق الإنسان.

سمة أخرى من سمات زرع الأجندة الكولونيالية تتجلى في تفتيت وتفكيك منظومة حقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال لا يعتد كثيرا بمبدأ تقرير المصير، حين يجري الحديث عن تعزيز حقوق الإنسان (ويشكل بلدي فلسطين مثالا ساطعا على هذه المشكلة) من قبل "المجتمع الدولي".[125] ولا يوجد في منظومة حقوق الإنسان نفسها ما يفسر التخلي عن المبدأ الأول بين المبادئ التي يشملها الإعلان العالمي حين يجري العمل على تعزيز وتنمية حقوق الإنسان في فلسطين. هناك سبب واحد ممكن لذلك وهو تأجيل النقاش حول الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسيطرة على الشعب الفلسطيني. لا يوجد مسوغ آخر لتأجيل العمل على احترام مبدأ مركزي في منظومة حقوق الإنسان.

وليست قضية تقرير المصير هي الموضوع الوحيد الذي يتم تفتيته، فيجري عمليا تفتيت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفصلها عن السياسية والمدنية ليس لأنها أتت في عهدين مختلفين (فالموضوع لا يتلخص في المكان (أو الزمان) الذي صيغت فيه الحقوق المختلفة التي تشكل منظومة حقوق الإنسان)، ولكن لأن الحقوق السياسية والمدنية تصبح قضايا قابلة (خاضعة) للتفاوض السياسي في بيئة تطغى فيها أولوية التفاوض السياسي على عملية بناء المجتمع ذاته. ويعود ذلك لأسباب مرتبطة بأولوية اللبرلة على تمثيل الإرادة العامة من خلال نظام ديمقراطي، ولأولويتها على الدفاع عن حقوق الإنسان وصونها، ضمن سياسات يغلّب خطابها دون مواربة حرية نقل البضائع على حرية تنقل الأشخاص.

إن الحفاظ على الهوية الوطنية وإعادة تشكيلها في مرحلة ما بعد الكولونيالية يشكل أحد المعالم الهامة لعملية تقرير المصير، والتي على حركة حقوق الإنسان المساهمة في دفعها قدما بقوة. بيد أن غالبية الأشكال دارجة الاستخدام في عملية الدفاع عن حقوق الإنسان والترويج لها "تمنح مزايا للفرد

---

124) David Kennedy. "The International Human Rights Movement: Part of the Problem?" *Harvard Human Rights Journal* 15 (2002): 101-125. P. 116

125) تستخدم المزدوجات هنا للتذكير بأن ما يطلق عليه "المجتمع الدولي" في سياق عالم المساعدات الدولية يشكل جزءا صغيرا من المجتمع الدولي كما يعرف في القانون الدولي والعلاقات الدولية.

أكثر من جماعته، وتنطلق من معايير وقيم مستمدة من الثقافات الأوروبية والغربية."[126] وذلك بطبيعة الحال لا يساعد في ترسيخ وإعادة تشكيل الهوية الجمعية فائقة الضرورة في مرحلة التحرر وبناء الدولة.

الارتزاق من حقوق الإنسان

إن من مظاهر التسليع العديدة، التي يمكن تتبعها في آليات المساعدات الدولية، إنتاج "سلعة" "حقوق الإنسان" وصناعة الترويج لها، وما يرافق ذلك من تحويل مقولات حقوق الإنسان إلى أصنام (fetish-making). فجل برامج الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها تنفذ من خلال مشاريع تفتت منظومة حقوق الإنسان أفقيا وعموديا. فهي من جهة تفتتها من خلال الإصرار على حصر غالبية المشاريع في نشاطات محددة وأهداف محددة، وهو أمر غالبا ما يحدث تحت شعار "تركيز النشاطات بغية تحقيق الأهداف" (والأهداف هنا هي أهداف المشروع وأهداف الممول وأهداف الممول وليس هدف حماية حقوق الإنسان، الذي يتحول في واقع الأمر إلى نتيجة فرعية وثانوية لعلاقات التمويل الشائكة والمعقدة)، ما يختزل ثقافة حقوق الإنسان في برامج ونشاطات "البحوث والتدريب والإعلام" ويمنعها من أن تشكل "رؤية للتحويل الاجتماعي القائم على الحرية بدل خطاب السياسة الساند والمبني على المنفعة المتوحشة والمستلبة."[127] ومن جهة أخرى يؤدي تنفيذ البرامج من خلال مشاريع إلى تفتيت عمليات الترويج والحماية عموديا، بحيث تخضع عمليات الترويج لحقوق الإنسان لقيود زمنية اصطناعية غير متوافقة، غالبا، مع الأجندات الوطنية (إن وجدت).

أما الإشكالية الأكثر خطورة من بين ما ينجم عن عمليات التمويل فهو تحول أصحاب الحق إلى مستفيدين من الحقوق (زبائن لها وللمؤسسات التي تروج لها)، وهو أمر "يتجلى في بعض الممارسات التي تستبدل تعريفا غيبيا ومركزيا للإنسان بتعريف آخر لا يقل عنه تجريدا يحول الأفراد إلى متلقين سلبيين لخدمات حقوق الإنسان ومعارفها. إنها تراتبية جديدة تفصل بين "الإنسان" الواعي المتملك لمصيره و"الضحية" الفاقدة لإنسانيتها وكرامتها والتي تعيش على أمل تحريرها من شرطها القاسي.... وتعيد إنتاج علاقات الهيمنة تحت مسميات جديدة خادعة."[128]

إن الطبيعة الريعية للأنظمة السياسية، ومظاهر الزبائنية التي تشكل شرطا لاستمرارها، تساهم في تعميق ظواهر الاغتراب المختلفة، والتي يشكل مسخ مفهوم المواطنة أحد أبرز معالمها في دول الجنوب. فطالما لم يزل المواطن ليس هو الصانع لحقوقه، ولم يزل المجتمع غير قادر على ضمانها، وطالما كان الفرد والجماعة بحاجة إلى اللجوء إلى "خدمات" من أجل الحصول على الحقوق، يكون المجتمع ما يزال في مرحلة الهدنة مع الظرف الاستعماري، وليس في خضم الصراع من أجل التحرر، فهو ما يزال مفتقرا للسيادة.

---

126) Darren Zook. "Decolonizing Law: Identity Politics, Human Rights, and the United Nations." *Harvard Human Rights Journal* 19 (2006): 95-122. P. 99

127) باسط بن حسن. "ثقافة حقوق الإنسان وبناء تجارب الحرية." *الأوان*. 28 3، 2007. http://www.alawan.org (تاريخ الوصول 17 2، 2009).

128) *نفس المرجع السابق*

التناقض بين الدعوة لحقوق الإنسان والدعوة لإصلاح الأجهزة الأمنية

لقد أسلفنا أن السياق الذي يجري نقاش عملية الترويج لحقوق الإنسان فيه (ما يطلق عليه عصر العولمة)، هو حقبة لها تمظهرات وتناقضات عديدة. ومن المفيد هنا التطرق إلى جانبين من جوانبها: الأول يتعلق بأثرها على طبيعة الدولة، والثاني يتعلق بإعادة تقسيم العمل بين الدول. لقد أدت حدة هيمنة قيم السوق على عملية العولمة إلى إعادة تقسيم العمل بين دول العالم بطريقة تتسم بالغرابة، بحيث اضطرت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية القائلة بانسياب رؤوس الأموال نحو العالم الثالث في غياب الحدود الاقتصادية إلى إعلان إفلاسها. وبدلا من تقارب عوائد الأرباح الرأسمالية في دول العالم كنتيجة لعولمة الأسواق، داهمتنا عولمة العنف بأشكاله المتنوعة. ونشأ، بالتالي، طلب دولي كبير على الأمن، وعقيدة جديدة صار لها، على مدى عقد ونصف، مدارس ومحافل اسمها الإصلاح الأمني، وتبين أن من بين شروطها تقوية الدولة صاحبة وسائل العنف المضاد للعنف! وهكذا بات من الضروري مراجعة التصورات القائلة بتضاؤل دور الدول واضمحلالها في عصر العولمة.

ومحصلة هذا التناقض بين الحاجة إلى إزالة الحواجز أمام التجارة وحركة الأموال للتماشي مع أهداف الليبرالية الجديدة، وبين الحاجة إلى تعزيز الحواجز وتقنين حركة الأموال لأسباب أمنية تتعلق أساسا بحماية رموز الليبرالية الجديدة، هو تخفيض معنى وقيمة المواطنة، وإعلاء شأن السوق على الشأن الخاص في محاولة للحفاظ على انسياب الأموال ورؤوس الأموال دون السماح باستخدامها في عولمة العنف الموجه ضد الدولة والنخب (منع قمع القمع)، ومع التأكيد على السماح بعولمة عنف الدولة، حيث ازدهر "التعاون الأمني" كثيرا في هذه الحقبة. ولا يغيب عنا أن في التخفيض من قيمة المواطنة، والإقلال من الشأن الخاص (بما في ذلك الحريات المدنية) اعتداء مباشر على حقوق الإنسان.

ولا يخفى على أحد الخطر الذي يتهدد حقوق الإنسان والنابع من العقيدة الأمنية الجديدة التي أصبحت تشكل جزءا مركزيا ومهيمنا من السياسات الليبرالية الجديدة، والتي باتت تحتل مكانة مرموقة في رزمة أهداف المساعدات الدولية لدول الجنوب، وتشكل شرطا لها وناظما لخططها. إن تزاوج الترويج لحقوق الإنسان مع السياسات الهادفة إلى الإصلاح الأمني في دول الجنوب يجعل من منظومة حقوق الإنسان ورقة التوت التي يتستر وراءها بطش سياسات الإصلاح الأمني (ليس لعيبٍ في منظومة حقوق الإنسان ذاتها، بل بسبب عمليات التفتيت المنهجي لها، والذي يرتقي في الواقع إلى إعادة صياغة لها). ففي الوقت الذي نشأت فيه نقاشات جادة في أوساط المثقفين في الغرب حول خطر السياسات الأمنية الجديدة على الحقوق المدنية وغيرها، انغمس عدد كبير ممن يعرّفون أنفسهم على أنهم من دعاة حقوق الإنسان والمدافعين عنها في التنظير لعمليات الإصلاح الأمني وضرورتها.

نخبوية حركات حقوق الإنسان

جانب آخر يتضح فيه بجلاء أثر خلط الأجندات وتشعبها وزرعها في دول الجنوب، يكمن في الطابع النخبوي لخطط الإصلاح وآلياتها. إن البيئة الليبرالية الجديدة التي تشكلت فيها خطط وسياسات المساعدات الدولية، والخلفية النظرية (الأيديولوجية) التي رافقتها، والتي كانت نظرية صراع الحضارات لهنتنجتون، وتصور فوكوياما عن نهاية التاريخ أبرز معالمها، وجدت نفسها متناغمة تماما مع المدخل النخبوي ونظريته (elite theory approach). وقد ساهم هذا المدخل في جعل عدد من الأمور المستهجنة تبدو طبيعية، من مثل إيكال مهمات مكافحة الفساد للمستفيدين منه، أو دعم السلطة التنفيذية من أجل الترويج للديمقراطية وتداول السلطة! فعلى غرار الأفكار

العنصرية التي تشكل عماد نظرية صراع الحضارات، هناك نوع جديد من أنواع العنصرية يكمن في الافتراض بأن أفراد مجتمعات الجنوب متفاوتون في القدرة السياسية بشكل يجعل من الضروري والكافي التعامل مع القادة الذين يستطيعون "جر" الجمهور وراءهم (افتراض ضمني بالغياب الجوهري للمواطنة). فسياسات الدعم الدولي ركزت جل جهدها على التعامل مع النخب لأن القضايا تصور على أنها موضوع زرع وتعزيز قيم، وأن القيم تصنعها وتروج لها النخب.

وحين نتصور كيف يمكن أن يكون أثر المدخل النخبوي على عملية الترويج لحقوق الإنسان في سياق التوجهات الليبرالية الجديدة (حيث يضيق المكان بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية، ولا يتسع لكل الحقوق السياسية، ولا المدنية، وحيث يجري التنظير (في الشمال والجنوب سواء) لأن هناك حقوقا قابلة للتطبيق وأخرى "طوباوية"، وأن من العبث محاولة إحقاق الحقوق التي يمكن أن تؤدي إلى انتقاص حقوق أخرى هامة ورئيسة (مثل الملكية الخاصة)[129]، أيضا نتصور درجة الممانعة (المقاومة) التي يمكن أن تنشأ لدى السواد الأعظم من الناس الذين يُفترض أن يشكلوا الهدف الأهم لعملية الترويج لحقوق الإنسان. ويعتقد أن "حركة حقوق الإنسان شريكة في المسؤولية عن الترويج للوهم القائل بأن هناك "مجتمعا (community)" يتشكل من النخب السياسية في العالم، يتصف بالفضيلة، ومستقلا عن الفاعلين الاقتصاديين ومصالحهم، ويتواصل بشكل انتشاري عبر الإعلام معبرا عن الطموحات الحقيقية لشعوب العالم."[130]

إن "إقناع" الفقراء والمرضى والحركات والأحزاب التي تهتم بشؤونهم بأولوية الحقوق المدنية والسياسية على تلك الاقتصادية والاجتماعية ممكن فقط في ظل حالة شديدة من الاغتراب، حين تصبح الأولويات مجردة عن الواقع الذي جرى الاغتراب عنه، ما يسمح بنشوء حالة من الوعي الزائف تجعل من المستعمَر مدافعا عن أدوات المستعمِر، متقبلا لخطابه، ومتبنيا لأولوياته، ومعتقدا بـ"طوباوية" إمكانية تحقيق احتياجاته الآنية في الوقت الراهن، آملا في تحققها بعد تفرغ المستعمِر من إنجاز جدول أولوياته وصولا إلى احتياجات المستعمَر الآنية!

وتأتي مع النخبوية، المرتبطة بالقناعة ذات الطابع "البراجماتي" من حيث التعامل مع الأجزاء الأكثر "فاعلية" في المجتمع (النخب)، آليات العمل التي تجعل من الجدل مع المدخل النخبوي، أو النقاش حول المصالح السياسية وإرادة الشعب، أمرا مستبعدا ومستهجنا. فيتخذ العمل في الترويج لحقوق الإنسان (كما في المجالات الأخرى التي توجه إليها المساعدات الخارجية) طابعا تقنيا يتمثل، في حالة حقوق الإنسان، بالخطاب الحقوقي الدارج في الترويج لها (محولا القضايا السياسية إلى قضايا قانونية، ما يؤدي إلى حصرها في نطاق ضيق قابل للسيطرة)، حيث يصبح "موضوع حقوق الإنسان" موضوعا عسيرا على العامة (المغتربين عن حقوقهم الطبيعية)، ويحتاج إلى دراسة ومعرفة ودراية لطرقه، ما يسهل عرضه كخدمة يقدمها المهنيون العاملون في مجال حقوق الإنسان إلى جمهور "المستفيدين"، بدلا من أن يكون احترام حقوق الإنسان مطلبا فرديا وجماعيا مدركا ويشكل أحد أدوات التحرر. "إن الحياد المدروس للخطاب، والإيمان الجلي بالقانون المفرغ من الوعي بالبعد السياسي الأساسي للموضوع (depoliticized) والانحيازات تجاه تراتبية معايير

---

129) أنظر على سبيل المثال:
Erich Weede. "Human Rights, Limited Government, and Capitalism." *Cato Journal* 28, no. 1 (2008): 35-52.

130) David Kennedy. "The International Human Rights Movement: Part of the Problem?" *Harvard Human Rights Journal* 15 (2002): 101-125. P. 117

حقوق الإنسان تجتمع لتشكل قناعا لإمكانية مساهمة مؤسسات العدالة الانتقالية في تأجيج الصراعات التي هي بصدد حلها."[131]

نحو رفض الخطاب الليبرالي واستعادة مركزية مفهوم الكرامة الإنسانية كأساس بديل في الدعوة لحقوق الإنسان

إن العوامل المتكاتفة التي تؤدي إلى تفريغ منظومة حقوق الإنسان من محتواها التحرري، والتي تمكن القوى الاستعمارية من الاختفاء وراء خطابها، وصولا إلى التأثير على المعنى السياسي الجوهري للمنظومة، يشير إلى الحاجة إلى التذكير بأننا غير ملزمين في الواقع بتبني الخطاب الليبرالي الجديد السائد، الذي يحمل في طياته مشاريع متناقضة مع الرغبة في الانعتاق والحاجة إلى بناء المستقبل بعيدا عن إجحافات الماضي. يبدو أننا أصبحنا في حاجة إلى بند جديد، يلحق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينص على "حق كل فرد في الترويج لمبادئ حقوق الإنسان، وتفسيرها، وتأويلها، لمنفعته الشخصية وحسب مصالحه، غير مشروط بالالتزام بالخطاب السائد!"

ولأن المدخل النخبوي يقبل، من حيث "مبدأه البراجماتي"، بتفاوت الأدوار وفقا للسلطة والقوة والهيمنة، فإن النخب المتحالفة هي أيضا غير متساوية فيما بينها. ما يؤدي إلى نشوء خلل في توازن "عالمية" حقوق الإنسان. فيسود الاعتقاد بأن العالمي "في الأصل" هو الغربي، وأن ما يغاير ذلك يشكل "خصوصية" (ثقافية أو غيرها!)، أي أن هناك افتراضا بوجود قيم عامة، ويتم نقاش إمكانية الاختلاف معها بشكل مشروع في الحالات "الخاصة". ويسود في الواقع الافتراض بأننا أمام خيارين: الأول (الصلب)، هو القبول بالفهم والتأويل المركزي الأوروبي (ويشمل ذلك معان محددة للعقلانية، والحرية، وغيرها من المفاهيم المركزية لصياغة وفهم وتفسير وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان)؛ والثاني (المرن)، هو القبول بإمكانية "الانحراف" (نتيجة الخصوصية) عن هذا الفهم، أي تنازل أصحاب الفهم المركزي الأوروبي عن حتمية تطبيق فهمهم لمنظومة حقوق الإنسان خارج "المركز". أما الخيار الأسلم (المعتدل)، والذي يكمن في إعادة اكتشاف ما هو "فعلا عالمي"، وصوغه من جديد في محاولة لإضفاء شرعية كاملة (عالمية فعلا) على مفاهيم حقوق الإنسان، وتعزيز هذه المنظومة لتصبح مركزية في عملية إرساء أسس مستقبل البشرية من الآن فصاعدا، فكلها ليست مدرجة على جدول الإعمال!

إن الانتقال من الحالة الراهنة لمنظومة حقوق الإنسان، والتي تدلل عليها المشاركة المتواضعة لممثلي دول الجنوب في المحافل الدولية (ليس بسبب أعدادهم، بل بسبب شروط انضمامهم لهذه المحافل والتي غالبا ما تشمل تبني الخطاب المركزي الأوروبي "المرن")، يتطلب المباشرة بإدخال تعديلات على منظومة حقوق الإنسان والحركة العالمية المدافعة عنها تؤدي إلى تمكين أعضائها الذين يمثلون شعوب الجنوب من تفكيك الخطاب الدارج لحقوق الإنسان، وإعادة صياغته بشكل يسمح بتوسيع نطاق عالميته. إن عملية التمكين هذه تتطلب، بالضرورة، إدخال جوانب جديدة هادفة إلى تفكيك البنى الكولونيالية داخل القانون الدولي (بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانوني الدولي الإنساني) تتعلق بالعدالة الترميمية (restorative justice). إن العمل على إعادة أوضاع الناس الذين نهبوا في خضم الحالة الكولونيالية وتحددت مكانتهم في منظومة العلاقات الدولية باعتبار ضعفهم وفقرهم، من شأنه أن ينقل العلاقات الدولية إلى مستوى حضاري، ويساهم في صوغ "عالمية" جديدة عالميتها "حقيقية"!

---

131) Zinaida Miller. "Effects of Invisibility: In Search of the "Economic" in Transitional Justice." *The International Journal of Transitional Justice* 2 (2008): 266-291. P. 288

إن المقاربة القائمة على الحقوق (rights based approach) هي المقاربة الضرورية للترويج لحقوق الإنسان، حيث إنها "توفر إطارا قانونيا بديلا وأيديولوجية مناهضة للنماذج الاقتصادية المهيمنة، وبخاصة لأنها تحوّل التنمية إلى قضية عدالة اجتماعية."[132] بيد أن هذه المقاربة، هي ذاتها تشكل جزءا من منظومة حقوق الإنسان وخطابها، وهي ليست منزهة عن الوقوع في شرك اللبرلة، ولذلك فإنه من أجل أن تساهم هذه المقاربة في معالجة المشكلات المطروحة، فيشترط أن تتسم بعدة مقومات ضرورية لكي لا تفقد مغزاها: وهي، أولا، أن تفهم الحقوق بمعناها العالمي الذي ينطبق على الجميع، وليس بمعناها النخبوي الذي يحولها إلى جزء من لعبة علاقات القوة، ومبارزة "مهنية" بين ممثلي مراكز القوة؛ وثانيا، أن تكون فاعلة وليست سلبية؛ وثالثا، أن تحوي على مكونات وجوانب تحويلية. فالمنهج المفاهيمي الذي نستخدمه في الحديث عن حقوق الإنسان يجب أن يتسم بإقناع الناس بأن هناك متسعا حقيقا وفعليا لتحسين شروط مواطنتهم. أي أن هناك ضرورة للتفكير في منظومة حقوق الإنسان كمنظومة تحويلية تنطوي في محورها على مفهوم تحويلي (transformative concept). والهدف من ذلك هو التأشير على أن ترسيخ منظومة حقوق الإنسان قادر على إحداث تغيير وإتاحة خيارات فعلية واسعة، وليس الحفاظ على الوضع القائم. والتغيير في دول الجنوب لابد وأن يشمل بين أولوياته الأولى جانب التخلص من الإرث الكولونيالي، وليس إعادة إنتاجه.

إن ضرورة التخلص من الأجندات الكولونيالية الجديدة التي ترافق المساعدات الدولية الضرورية لدول الجنوب يجب ألا تثني المناضلين من أجل حقوق الإنسان في دول الجنوب عن نضالهم، فلا يمكن، بل ويجب عدم التراجع عن تنفيذ عمليات تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. بيد أن من الضروري وضع جداول بالأوليات مدروسة وطنيا، ومقرة، ويعني ذلك غالبا توجيه المساعدات الخارجية نحو سلة الضمان الاجتماعي مع التركيز على الصحة والتعليم وتدعيم الاقتصاد المحلي عن طريق خلق فرص عمل وتشجيع الصناعة والزراعة والإنتاج المستدام (بخلاف الاستثمار المالي، والعقاري، والخدمات)، والتوقف عن عمليات إقحام الأسواق المحلية في بنية السوق العالمي التي تسيطر عليها الاحتكارات. وبعبارات أخرى يجب تحرير اقتصاديات دول الجنوب وليس لبرلتها. تحريرها من الهيمنة الكولونيالية وتركها لتتكامل مع السوق العالمي تدريجيا وبشكل غير اصطناعي، ووفق مقوماتها. أي أنه من غير الممكن النجاح في حماية حقوق الإنسان إذا استمر الإصرار على تسليع السكان بدلا من مساندتهم ليصبحوا مواطنين صانعي قرار في دولهم.

إذا يجدر البحث عن سبل إلقاء الضوء (وليس طمس) المكون التفكيكي للبنى الكولونيالية (decolonizing component) في منظومة حقوق الإنسان للتأكد من أن عملية التحرر من الحالة والظرف الكولونياليين تغتني بمنظومة حماية حقوق الإنسان ولا تتعارض معها، وأن هذه المنظومة تساهم في تمكين شعوب الجنوب من اختيار أنظمة سياسية وقادة سياسيين ليسوا جزءا من المنظومة الكولونيالية القديمة ولا يشكلون امتدادا لها، امتدادا يعيد إنتاج بناها التي تحمل في طياتها الهيمنة الخارجية الاحتكارية على مقدرات الشعوب.

تحتاج حركة حقوق الإنسان في دول الجنوب إلى اتخاذ موقف حاسم غير مهادن من مجمل قضايا الكولونيالية الجديدة، فهي ما تزال "جد لينة تجاه الديمقراطيات الغربية الإمبريالية، حتى حين

---

132) Lisa J. Laplante. "Transitional Justice and Peace Building: Diagnosing and Addressing the Socioeconomic Roots of Violence through a Human Rights Framework." *The International Journal of Transitional Justice* 2 (2008): 331-355. P. 343

تحاول الأخيرة إعادة تعريف حقوق الإنسان لتتماشى مع أهداف سياستها الخارجية. إن هذه الانحيازات تساهم في انكشاف محدودية حركة حقوق الإنسان، وتدعو إلى إعادة النظر في أساسها المفاهيمي، وافتراضاتها التحليلية، وتحالفاتها الإستراتيجية. إن حركة حقوق إنسان مشروعة حقا لا تستطيع أن تحجّم نفسها في أطر الدول القوية والنخب. يجب عليها أن تشكل مادة للمعركة في يد الضعفاء. بيد أن ذلك لن يحدث إلا إذا خرجت هذه الحركة عن انحيازاتها المركزية الأوروبية، والعنصرية، وانحيازها للسوق الحرة."[133]

لقد ترسخت، وما تزال، تترسخ عناصر وبنى الحالة الكولونيالية في وعي شعوب الجنوب وظروف حياتها، وتحتاج عملية الانعتاق منها إلى حالة من التفكير المتأمل والنقد الذاتي. وهكذا، تحتاج دول الجنوب وشعوبها إلى بوصلة لتحدد إذا ما كانت على الطريق السليم في عملية بناء الدولة والتحرر، ويجب أن تشكل منظومة حقوق الإنسان مكونا من مكونات هذه البوصلة. بيد أن منظومة حقوق الإنسان هنا (في هذا الدور) يجب أن تؤخذ خارج سياق خطابها السياسي الدارج، بل يجب أن تُخضَع للمراجعة النقدية للتأكد من أنها تفي بمبادئها، والتي يتصدرها الحق في تقرير المصير (على المستوى الفردي والجماعي)، ومبدأ الحفاظ على الكرامة الإنسانية القادر على لعب دور محوري في العملية التحررية وفي تشكيل البوصلة التي أشرنا إلى الحاجة إليها.

يتلخص مبدأ الكرامة الإنسانية بأنه "لا يجوز أبدا استعمال الإنسان كوسيلة دون الأخذ في الحسبان في الوقت نفسه أنه غاية في حد ذاته".[134] وكان كانط، الذي يعتبر مؤسسا للمفهوم الحداثي للكرامة الإنسانية، قد أوضح أن الكرامة هي قيمة ما لا يقدر بثمن. فقد قال "هناك لكل أمر في مملكة الأهداف إما سعر أو كرامة. وأن ما له سعر يمكن استبداله بشيء آخر، مكافئ له، وما كان أثمن من كل الأسعار على الإطلاق، ولا مكافئ له بالتالي، فإنه يتمتع بالكرامة".[135] موضحا بعد ذلك أن ما تنبع قيمته عن ذاته، دونما اعتماد على أي شيء آخر، فإنه يتمتع بقيمة غير نسبية داخلية ذاتية – أي كرامة.

وفي مبدأ الكرامة الإنسانية ما يفي بالأغراض التي أشرنا إليها أعلاه، من حيث الحاجة إلى مفهوم تحويلي، فيعتبر الباحثون أن لمفهوم الكرامة الإنسانية قدرة تحويلية تعمل كأداة لإحداث التغيير. وتشير الأدبيات،[136] التي تدرس استخدام المفهوم في المحاكم الدستورية لألمانيا ولجنوب أفريقيا، رغم تنوعه واختلافه، إلى أنه تم استخدام المفهوم لمعالجة قضايا متعلقة بتاريخ حافل لأنظمة قاسية ومنتهكة للكرامة الإنسانية. ولهذا السبب، ولأن المفهوم مرتبط بالحرية والاستقلال، فإنه يكون من الضروري تفعيله في سياق دول الجنوب من أجل معالجة ترسبات الحالة الكولونيالية التي تعيشها هذه الدول. فيجب ألا تتحول نظرية حقوق الإنسان "عند البعض إلى وسيلة لتعويم قضايا حقوق الإنسان وإفراغها من بعدها السياسي الأساسي وهو بناء تجارب الحرية."[137]

---

133) Mutau, Makau. "Change in the Human Rights Universe." *Harvard Human Rights Journal* 20 (2007): 3-5. P. 5

134) أندريه لالاند. *موسوعة لالاند الفلسفية*. المجلد 1. بيروت - باريس: منشورات عويدات، 1996. ص. 284

135) Immanuel Kant. *Foundations of the Metaphysics of Morals.* Indianopolis, New York: The Bobbs-Merrill Company, Inc., 1959. P. 53

136) أنظر مثلا:

Grant Evadne. "Dignity and Equality." *Human Rights Law Review* (Oxford University Press) 7, no. 2 (2007).

137) باسط بن حسن. "حتى لا تتحول حقوق الإنسان إلى جدار عزلة جديد." *الأوان*. 3 4، 2007. http://www.alawan.org (تاريخ الوصول 17 2، 2009).

فإذا ما كانت ديناميكيات اللبرلة الاقتصادية بشكلها الأكثر شاعة ترتبط بالتسليع، فإن ترسيخ مبدأ الكرامة الإنسانية المحصن من عملية التسليع، لأنه يمتاز بأنه يفتقر إلى صفة رئيسة وجوهرية من صفات السلع (عدم امتلاكه لقيمة تبادلية)، يمكن أن يشكل أداة مفاهيمية رئيسية في مجابهة المظاهر السلبية للتبعات الكولونيالية الجديدة المتزامنة مع الترويج لحقوق الإنسان.

أضف إلى ذلك أن مبدأ الكرامة الإنسانية يعزز الطبيعة العالمية (universality) لمنظومة حقوق الإنسان لانطباقه على الأشخاص كافة، ولانطباقه في كافة مراحل تطور الأفراد منذ قبل ولادتهم حتى بعد مماتهم. وهو أحد المبادئ التي لا يتطلب انطباقها، كحق، التمتع بالمواطنة، بل يتعلق انطباقه بالاختصاص وحده، ما يساهم في تجاوز القيود القومية على تطبيق منظومة حقوق الإنسان.

ولما كانت عملية الانعتاق من الظرف الكولونيالي تتلخص في بناء المستقبل وليس فقط في تفكيك بنى الماضي الكولونيالي، فإن مواصفات مفهوم الكرامة الإنسانية من حيث ارتباطه بالثقة بالنفس، والاستمرارية (فالكرامة لا تتحق في ومضات زمنية بل بشكل متصل)، وقدرة المفهوم على احتواء "الصيرورة" في ذاته، تؤهله لتبوء مكانة المفهوم المركزي في عملية إعادة صياغة منظومة حقوق الإنسان الضرورية لاستكمال تحرر شعوب الجنوب. إن إدخال مفهوم "الحقل الزمني المتصل" (temporal continuum) المرتبط بمفهوم الكرامة يمكن أن يضفي على حقوق الإنسان تحسينا ناجما عن إعادة "الزمن البشري"، و"استمرارية الحياة البشرية"، وإمكانية التغيير، بالإضافة إلى صنع المستقبل الإنساني.[138]

لتلخيص ما ناقشناه أعلاه، وللخلوص إلى استنتاج مركزي، يمكن القول إن عملية الترويج لحقوق الإنسان، على أهميتها، تعاني من معضلات مختلفة ذات ارتباط بهيمنة الليبرالية الجديدة في السياسة الدولية في ظروف العولمة المتسمة بدرجة كبيرة بسمات نظام القطب الواحد؛ ناهيك عن التطورات الكثيرة التي مرت بها منظومة حقوق الإنسان، والتفاعلات المختلفة التي أثرت على هذه المنظومة وعلى المشتغلين في ترويجها وعلى خطابهم.

وتكمن المعضلة الرئيسية في ارتباط منظومة حقوق الإنسان بالمركزية الأوروبية، وهو أمر أصبح يهدد المنظومة ذاتها في المرحلة ما بعد الكولونيالية، حيث أن عدم اشتراك شعوب الجنوب في إعادة صوغ المنظومة يهدد بمسخها وإزالة سمة العالمية عنها، وإبقائها مروجة لرؤية أحادية لمنظومة حقوق الإنسان، هي النسخة الليبرالية لها، التي تعتمد على علاقات القوة وآليات عمل الكولونيالية الجديدة، وتحاول الاحتفاظ باحتكار لهذا الفهم وللأولويات "الشمالية" لحقوق الإنسان. لقد بات ضروريا التأكد من أن الحركة العالمية المدافعة عن حقوق الإنسان والمروجة لها يجب أن تتشكل من شركاء متكافئين وعلى قدم المساواة في الجنوب والشمال.

في ضوء الاحتياجات التحررية لدول الجنوب التي تعاني من التهميش والفقر ومن البنى الكولونيالية (سواء من مخلفات الماضي أو من إعادة الإنتاج الراهنة لها)، هناك حاجة للقيام بمراجعة نقدية لمنظومة حقوق الإنسان، وخطابها، وآليات عملها.

تجدر الإشارة إلى عدد من الجوانب المرتبطة بالاحتياجات التحررية والتي لابد من مراجعة منظومة حقوق الإنسان في ضوئها.

---

138) Catherine Dupre. "Unlocking Human Dignity: Towards a Theory for the 21st Century." *European Human Right Law Review*, 2009: 190-205. Pp: 198-199.

أولا، إزالة أسباب الفقر والتهميش، ويتطلب ذلك تحرير الجنوب اقتصاديا، والتخلي عن أحادية النموذج الليبرالي في التنمية، ما يعني إعادة إحياء النطاق الأوسع للحقوق الاقتصادية وإعادة صوغ تصور تنموي يحترم حقوق الإنسان في مضمونه وليس عن طريق الدمج الاعتباطي لعمليتي إصلاح إحداها اقتصادية والثانية حقوقية.

ثانيا، معالجة قضايا اللامساواة على كل الأصعدة، ويتطلب ذلك إعادة تعريف الحقوق الاجتماعية وتوسيع نطاق تعريفها، وإضافة مكون للعدالة الترميمية إلى منظومة حقوق الإنسان وتشريعه دوليا.

ثالثا، مكافحة الاغتراب والوعي الزائف الذي يقف عائقا بين شعوب الجنوب ومستقبلها، ويتطلب ذلك التخلي عن المنحى النخبوي في عمل الترويج لحقوق الإنسان والدفاع عنها، لصالح البناء على قاعدة المواطنة الشاملة، ويتطلب ذلك إزالة الطابع السلعي لعملية الترويج لحقوق الإنسان، ويشمل ذلك جانب "مفهوم المساعدات الخارجية الذي ينبغي أن تخضع وظيفته لإصلاح جذري."[139] كما يتطلب تغيير آليات العمل بحيث ينتهي الطابعان الخدماتي والخيري لعمل حقوق الإنسان.

رابعا، بناء الهوية، ويتطلب ذلك توفير مقومات التغيير الحقيقي والنظرة المستقبلية، وتحرير المجتمع من الارتباط القسري بالماضي، ودمقرطة التاريخ والتخلص من المركزية الأوروبية في التعليم والإعلام، وفي تعريف الخيار العقلاني، والقبول بمقومات شعوب الجنوب أسوة بالغرب ليس على سبيل الاستثناء (الخصوصية)، بل من منطلق الحق والقبول بالمساواة على أساس ما هو قائم وليس ما هو "عقلاني" بالمعيار الكولونيالي.

خامسا، توفير أدوات تفكيك البنى الكولونيالية وإعادة البناء الوطني، ويتطلب ذلك توسيع العمل بالمقاربة القائمة على الحقوق شريطة إضفاء الطابع التحويلي عليها، وإدماجها بعمليات العدالة الانتقالية التي يتوخى منها أن تشكل أحد مداخل التحول في منظومة حقوق الإنسان.

سادسا، توفير مقومات التغيير والانعتاق والتحرر، ويتطلب ذلك وضع مفهوم الحفاظ على الكرامة في مركز منظومة حقوق الإنسان وإعطاءه أبعاده الكاملة بما في ذلك البعد التحويلي، وبعد الحقل الزمني الإنساني المتصل، والبعد الصيروري.

إن النتاج العملي لعملية الترويج لحقوق الإنسان (حمايتها واحترامها) لن ينجم عن تزايد شعبية شعاراتها وتعوّد الناس على خطابها وانتشاره. ودون إجحاف بأهمية الترويج والخطاب والشعارات، فإن خطرا كبيرا يتهدد حقوق الإنسان ويكمن في حركة حقوق الإنسان ذاتها. إن نتاج عمل حركة حقوق الإنسان في الجنوب يعتمد على قدرة هذه الحركة على التأثير على صياغة وتفسير وتطوير منظومة حقوق الإنسان وخطابها بشكل يعكس الحاجة إلى تحرير الجنوب، ويساهم فيه، ويشكل جبهة لحمايته من الكولونيالية الجديدة، لا أن يقف محايدا إزاءها، ناهيك عن استعماله كأحد أدوات الكولونيالية الجديدة.

---

139) Samir Amin. "The Contours of an Aid Alternative: An Abrup Rupture." *Pambazuka News*, 23 July 2009.